June 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 –19 يونيو/حزيران 2009

بيان المدير العام

السيد الرئيس المستقل للمجلس،

السادة المندوبين الكرام،

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي،

أود أن أعرب عن عظيم تقديري لحضوركم إلى روما للمشاركة في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس. ويعقد اجتماعكم هذا في وقت حاسم تنخرط فيه المنظمة لتوها في تنفيذ خطة العمل الفورية، وفي وقت يواجه فيه العالم تحديات بارزة في صميم الاختصاصات المناطة بعهد بالمنظمة.

(إصلاح المنظمة)

وقد أتاحت هذه الظروف أيضا فرصا للمنظمة للتصدي لهذه التحديات المتزايدة، بوصفها منظمة خضعت لعملية إصلاح. والواقع أن خطة العمل الفورية تمثل برنامج عمل لأكثر عمليات الإصلاح شمولا تكون قد اضطلعت بها أي منظمة من منظمات الأمم المتحدة حتى الآن. إننا الآن في الأشهر الأولى من تنفيذ خطة طموحة مدتها ثلاث سنوات وافقتم عليها بالإجماع خلال الدورة الخاصة للمؤتمر التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ونعلم جميعا أن المسألة لن تكون سهلة – ومع ذلك، فإننا من الواضح على المسار الصحيح.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ويتطلب تنفيذ خطة العمل الفورية قيادة قوية والتزاما متينا وتعاونا وثيقا بين الموظفين والإدارة ومعكم أنتم أعضاء منظمتنا الكرام. ويسرني أن ألاحظ أن جميع هذه الشروط المسبقة للنجاح هي متوافرة لدينا.

فالأعضاء على دراية الآن بالفعل بالتزامي بتجديد المنظمة ولا بد وأنهم لاحظوا ذلك من خلال ما أقوم به من أعمال. لقد وفرت شخصيا القيادة وقدمت التوجيه الاستراتيجي لضمان إحراز التقدم السريع والمستدام الذي يتسم بالكفاءة مع التدابير الضرورية للتنفيذ اليومي التي يتخذها نائب المدير العام. ولضمان إقامة هيكل تشاركي وموزعٍ، أشركنا الكثير من الموظفين بل والواقع الكثير من القادة – حيث اختير أكثر الأفراد تأهيلا لكل مجال من مجالات العمل في خطة العمل الفورية. ويمكننا أن نثق، من خلال هذا التضافر في الجهود في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، في أننا سنحقق نتائج ناجحة ومستدامة.

ومن جانبكم، فقد عقدت لجنة المؤتمر لمتابعة التقييم الخارجي المستقل ومجموعات العمل التابعة لها اجتماعات أكثر وتيرة مما كان متوقعا من قبل مؤتمر عام 2008. ويواصل الأعضاء المشاركة بأعداد كبيرة مع الإدارة في شكل غير مسبوق من الحوار المكثف. كذلك شارك الأعضاء المقيمون في روما في العديد من الاجتماعات غير الرسمية مع الإدارة وهيئات تمثيل الموظفين. وأود أن أشكركم جميعا من صميم قلبي لالتزامكم دون هوادة بتنفيذ خطة العمل الفورية.

إنني على قناعة بأن المنظمة سوف تخرج من عملية الإصلاح، بفضل جهودنا المشتركة والبناءة، بهياكل حوكمة أفضل، وفهم أحسن ومتبادل فيما بين الأعضاء، مع ما يلزم من الموارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية للوفاء بولايتها بشكل كاف.

ومن ناحية الإدارة، وبتوجيه منكم، سوف تواصل المنظمة جهودها للقيام بمهامها كمنظمة واحدة بصورة واضحة، بهيكل وأدوار ومسؤوليات تتواءم مع الإطار المركز المعتمد على النتائج، تدعمه نظم إدارية وتنظيمية مبسطة وقوة عمل محفزة ورفيعة الأداء. وآمل في أن تشكل هذه الإصلاحات جزءا رئيسيا من تراثي في هذه المنظمة.

وقد بدأنا، في هذه الأشهر الأولى من التنفيذ، من رؤية بعض النتائج المشجعة لما نبذله من جهود.

ويتمثل أحد الأمثلة البارزة في العمل المشترك والشراكة بين الأمانة والبلدان الأعضاء في النقاش المتعلق بالتغييرات الهامة في النصوص الأساسية والذي تمّ في وقت قياسي ولقي ارتياح الأعضاء.

وتشهد دورة المجلس هذه أيضا الجهود المشتركة للإدارة ولجنة المؤتمر ومجموعات العمل التابعة لها فضلا عن لجان المجلس لإعداد الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 المجتمعين. وسوف تجمع هاتان الوثيقتان عمل المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، والأولويات العالمية والإقليمية والاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية حول نتائج محددة. وفي حين أن الوثائق المقدمة لهذه الدورة

هي وثائق تحت "العمل الجاري"، يمكننا أن نشعر بالرضاء إزاء التحسينات والابتكارات التي أنجزت. وسوف يقدم المشروع الكامل الأول لهاتين الوثيقتين خلال الشهر القادم.

وثمة جانب رئيسي آخر من حزمة التجديد يتمثل في مجال الموارد البشرية. فقد وافق الأعضاء على استراتيجية لإدارة الموارد البشرية وإطار للسياسات، وصادقت لجنة المالية في الشهر الماضي على المجالات الرئيسية للعمل بما في ذلك السياسات الجديدة للموارد البشرية وتقييم أداء الموظفين. كما اعتمدت بالفعل بعض السياسات الجديدة مثل ترتيبات العمل المرنة، واستخدام المتقاعدين.

وعلى الرغم من قيود الموارد، حققنا تقدما ملموسا في تحسين فعالية هياكلنا الميدانية منذ عام 2005. وللتنويه بعدد قليل فقط من المجالات: تم التواؤم الأقوى مع الاحتياجات القطرية من خلال إعداد أطر الأولويات الوطنية المتوسطة المدى، والنهوض بالشراكة في نشاطات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وزيادة فعالية النشاطات على المستوى القطري من خلال هيكل دون إقليمي متجدد، وتحسين الترتيبات الخاصة بالقضايا العابرة للحدود على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية، وزيادة التفويضات بالسلطة، وإجراء التحسينات في نظم الإدارة والاتصال. ويجري تنفيذ المزيد من التغييرات بما في ذلك التسلسل المنقح لرفع التقارير للمكاتب القطرية، وتفويض مشروعات التعاون التقني للأقاليم، وإطار القدرات الجديد لمثلي المنظمة وبرنامج موسع للتدريب.

وانتهى الاستعراض المفصل (الجذور والفروع) الذي أوصى به التقييم الخارجي المستقل من عمله منذ أقل من شهرين. ووافقنا على الأغلبية العظمى لتوصياته وسوف ننفذها من خلال مشروعات خطة العمل الفورية. ويتوقع أن تحسن هذه التوصيات من فعالية خدماتنا الإدارية وتسفر عن تحقيق وفورات صافية تبلغ 7.8 مليون دولار خلال السنوات السبع الأولى و13 مليون دولار في كل فترة مالية بعد ذلك.

وتتقدم عملية تجديد المنظمة بسرعتها الكاملة. ففي خلال الأشهر الستة الأولى من خطة السنوات الثلاث، يجري بالفعل تنفيذ 58 في المائة من النشاطات، وانتهى العمل من نحو 4 في المائة.

وفي حين أن نحو ثلاثة أرباع التدابير في إطار خطة العمل الفورية لا تحتاج إلى تمويل خارجي إضافي، ويجري تنفيذها في الوقت الحاضر، فإن بعض المجالات الأساسية للإصلاح تحتاج إلى تمويل كبير. وقد جرى تنقيح التكاليف المؤقتة لعام 2009 بالخفض إلى 15.25 مليون دولار من خلال عملية تسلسل دقيقة، والسعي المستمر لوجود وسائل لأداء الخدمات تتسم بمزيد من الكفاءة، وإدراج النتائج التي خلص إليها الاستعراض المفصل. غير أنه تجدر الملاحظة بقلق بالغ أن حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية لم يتلق من التعهدات سوى ما مجموعه 7.2 مليون دولار منها 3.4 مليون دولار فقط في شكل مساهمات فعلية.

وسوف تحتاج عملية استكمال تجديد المنظمة إلى الالتزام المستمر والعمل الجاد من جانب الأعضاء والإدارة والموظفين، وإلى مساهماتكم السخية لا لعام 2009 فقط بل وحتى نهاية عام 2011. ولا يخامرني أي شك في أننا سوف نستمر في الارتفاع إلى مستوى التحدي والارتكاز على الروح التي تبدت طوال عام 2008 في العمل المشترك والفهم المتبادل والأخذ والعطاء.

السيد الرئيس المستقل،
أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

(حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم)

إني على ثقة من أنكم تتفقون معي على أن الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي في العالم حالة لا تُطاق. فالأحداث التي جرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة كانت مأساوية بصورة خاصة. وهي تبين بوضوح مدى هشاشة نظامنا الغذائي العالمي، ومدى ضعفنا. والوضع يتجاوز البعد الإنساني التقليدي، فإنه يتطلب "نظاما عالميا جديدا للأغذية".

ففي الفترة 2007–2008 وبسبب الارتفاع في أسعار الأغذية، دفع بالملايين والملايين من البشر إلى ربقة الجوع. ويتوقع في عام 2009، وبسبب الأزمة الاقتصادية، أن نحو 100 مليون من البشر سوف تضاف إلى صفوف أولئك الذين لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء.

واليوم، توجد في العالم أعداد من الناس أكثر من أي وقت مضى ضحايا للجوع. يزيد عددهم الإجمالي عن المليار. وبعبارة أخرى، فإن فردا من بين كل ستة أفراد يعاني من الجوع وسوء التغذية على أساس يومي.

وعلاوة على ذلك، كان 31 بلدا، في أبريل/نيسان الماضي، يعاني من أزمة غذائية تتطلب مساعدات طوارئ. ومن بين هذا المجموع هناك 20 بلدا في أفريقيا و9 في آسيا والشرق الأدنى و2 في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي.

وهذا وضع لا يمكن قبوله. فكيف يمكننا أن نفسر لأولئك الذين يتمتعون بحسن الإدراك والإيمان الصادق هذا الوضع المأساوي وسط حالة من الوفرة في الموارد الدولية، وفي الوقت الذي ينفق فيه تريليونات من الدولارات لإنقاذ النظام المالي الدولي.

إن مشكلة الأمن الغذائي مشكلة سياسية، فهي مسألة أولويات في مواجهة أهم الاحتياجات البشرية الأساسية.

فالخطط والاستراتيجيات والبرامج لهزيمة الجوع وسوء التغذية في العالم متوافرة على المستوى الوطني والإقليمي حتى على الرغم من أنها قد تحتاج إلى تحديث في بعض الحالات. والواقع أن المنظمة تقوم، كجزء من التحضيرات للمؤتمر الرفيع المستوى المعني "بكيفية تأمين الغذاء في العالم في 2050" الذي سيعقد في روما في أكتوبر/تشرين الأول 2009، بتعديل برنامج مكافحة الجوع الذي أعد في عام 2002، ويعالج جميع القضايا ذات الصلة.

صحيح أن أسعار السلع الغذائية الدولية قد انخفضت عن ذروتها التي كانت عليها في يونيو/حزيران 2008، إلا أنه تجدر الملاحظة أن هذه الأسعار مازالت مرتفعة بحسب المعايير التاريخية. فخلال عامين فقط من 2006 إلى 2008، ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية بنحو 60 في المائة في حين تضاعفت أسعار الحبوب. وحتى الشهر الماضي، لا يزال متوسط أسعار السلع الغذائية يزيد بنسبة 24 في المائة عما كان عليه في 2006، وبنسبة 33 في المائة عما كان عليه في 2005.

وقد شدّت الأزمة المالية العالمية اهتمام العالم بأكمله. وقد اجتمع زعماء البلدان العشرين الكبرى مرتين منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ويتوقع عقد اجتماع ثالث في الخريف المقبل. وقد اتفقت هذه البلدان خلال اجتماعها في لندن في أوائل أبريل/نيسان على حزمة من الحوافز المالية بقيمة 1.1 تريليون دولار. وأود هنا أن أعرب عن سعادتي لملاحظة الالتزام المتجدد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التعهدات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولا تتطلب أزمة الأمن الغذائي اهتماما أقل من ذلك لأنها أثبتت، بالإضافة إلى مضاعفاتها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العالم. وينبغي ألا تحوِّل الأزمة المالية والاقتصادية أنظارنا عن أزمة الأغذية حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد من التهميش للفقراء والجياع.

ويتعين أن يضمن العالم الأمن الغذائي للجياع البالغ عددهم المليار، وأن يضاعف كذلك من إنتاج الأغذية لتوفير الغذاء للسكان المتوقع أن يصل عددهم إلى 9.2 مليار نسمة في عام 2050. ويتعين أن يتحقق ذلك في مواجهة العديد من التحديات بما في ذلك التغييرات الديموغرافية والغذائية وتغير المناخ وتنمية الطاقة الحيوية وقيود الموارد الطبيعية.

وإدراكا مني بالطابع الملح للأوضاع، والأهمية القصوى للأمن الغذائي لاستقرار العالم والنمو الاقتصادي والرخاء، أخذتُ زمام المبادرة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2008 بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في نيويورك وفي حضور الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس كلينتون لاقتراح عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات في 2009.

وقدمت بعد ذلك هذا المقترح للأعضاء في بياني أمام الدورة الخاصة للمؤتمر التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، كما قدمته لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء للنظر فيه.

وقد حظي المقترح بتأييد واسع النطاق من مختلف الأقاليم كما ورد ذلك في إعلانات وقرارات مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات والاجتماعات الوزارية وكذلك من خلال رسائل الردود الرسمية.

وفي ضوء الحالة الراهنة للشؤون الدولية، فإن أمر عقد حدث سياسي رفيع المستوى لإبقاء الأمن الغذائي العالمي في صدارة جدول الأعمال الدولي، ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع، يبدو حتمياً. فالجوع آخذ في التزايد، والأمن الغذائي العالمي يواجه أكبر التحديات في التاريخ المعاصر.

وفي حين أن مؤتمري القمة السابقين في 1996 و2002 قد أسهما بفعالية في إبقاء الأغذية والزراعة على جدول أعمال المجتمع الدولي، ينبغي أن يتعلق المؤتمر المقترح بإجراء تغييرات حقيقية. ويتعين اتخاذ قرارات بشأن السياسات والاستراتيجيات على أعلى المستويات السياسية.

وكما ذكرت للاجتماع المشترك للجنتي المالية والبرنامج في الشهر الماضي، فإن مؤتمر القمة سوف يمول بالكامل من موارد من خارج الميزانية مع امتثال كامل للائحة المالية ودون أي تأثيرات سلبية على برنامج العمل العادي للمنظمة. وسوف يرتكز على عمل المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "كيفية تأمين الغذاء في العالم في 2050"، الذي وافق عليه مؤتمر المنظمة، وسوف تعد معظم الوثائق التقنية مقدما باستخدام اجتماعات مجموعات الخبراء بشأن المواضيع التي تشملها النشاطات العادية للمنظمة مع استعراض الأقران لمراقبة الجودة وبالتناسق مع العمليات الجارية الأخرى.

السيد الرئيس المستقل،

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي،

في السياق الحالي للصعوبات والتحديات، تتمثل مسؤوليتنا جميعا – الأمانة والأعضاء — في أن نرتقي إلى مستوى توقعات الجياع والفقراء، ومستوى آمال الآباء المؤسسين لنفس هذه المنظمة أيضا. فأزمة الأمن الغذائي الحالية لا يمكن أن تتركنا غير مكترثين.

وفي الختام، أكرر ما قلته بأن تحدي القضاء على الجوع وسوء التغذية لم يعد مسألة تتعلق بنقص المعارف أو الوسائل في أيدي المجتمع الدولي. فالرؤية المتعلقة بعالم خال من الجوع أمر ممكن التحقيق إذا ما توافرت الإرادة السياسية على أعلى مستوى. وتكون التغييرات الحقيقية أمرا لا غنى عنه.

وعلى الرغم من المخلفات الناجمة عن أزمة "الغذاء والوقود والمالية" الأخيرة، فقد أحرز العديد من البلدان تقدما ملحوظا صوب تحقيق مجموعة الأهداف المتعلقة بالحد من الجوع بما في ذلك في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. فنحن نعلم من الناحية التقنية ما ينبغي القيام به. وعلينا أن نبني على هذه النجاحات.

ويتعين على قادة العالم والمجتمع الدولي اتخاذ قرارات شجاعة والمتابعة بالإجراءات اللازمة لاستئصال الجوع بصورة كاملة وسريعة، على غرار ما تقرر على المستوى الإقليمي من طرف قادة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حتى يمكن لكل فرد على هذه الأرض من التمتع بأبسط حق من حقوق الإنسان – الحق في الغذاء وبالتالي في الوجود.

والواقع أن استمرار الجوع في عالم ينعم بالوفرة في الموارد يمثل فضيحة. وعلينا أن نتصرف الآن. فالجياع والفقراء لا يمكنهم الانتظار.

وإدراكا منه بذلك، أشار نهرو في قراراته الاقتصادية قبل 60 عاما إلى أن *"كل شيء يمكن أن ينتظر، إلّا الزراعة"*.

ولذا، علينا أن لا ننتظر، وأن نرتفع إلى مستوى المسؤولية لضمان توافر الغذاء على مائدة كل فرد في العالم، اليوم وغدا، وإتاحة الفرصة لأولئك الذين يعانون من الجوع لتحرير أنفسهم من نير الاحتياجات البيولوجية الأساسية غير المحققة للارتفاع إلى الرؤية الروحية والأخلاقية المتعلقة بعالم خال من جوع.

وأتمنى لكم، وأنا أتطلع إلى نتائج مداولاتكم، كل التوفيق، وحسن مواصلة عملكم.

وشكرا لكم على حسن استماعكم.